



دراسات الجدوى الأولية للمشروع

دراسات الجدوى الأولية للمشروع

تحليل المناخ الاستثماري (بيئة الأعمال)

قبل الدخول في أي مرحلة من مراحل دراسات الجدوى، يجب تحليل المناخ الاستثماري للتعرف بدقة على مدى ملاءمة البيئة الاستثمارية لفكرة المشروع المقترح.

ويتضمن مثل هذا التحليل دراسة مجموعة من العوامل والمتغيرات، منها:

1. عوامل بيئية مرتبطة بالمجتمع، بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات، ومبادئ وعادات وقيم وسلوكيات، واتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية.

2. السياسات الحكومية المعلنة، بما تضمنه من اتجاهات ومؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن تشريعات ونظم وقوانين.

3. مدى الالتزام في المجتمع، سواء بالأحكام والقوانين والتشريعات، ومدى الشفافية والنزاهة في التطبيق وفي المعاملات المختلفة.

ولدراسة تلك العوامل، وغيرها، يلزم تحليل مختلف البيئات المؤثرة على المشروع، وأهمها:

1. البيئة الاجتماعية:

وتشمل منظومة القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، واحتمالات تغييرها. كذلك تشمل اللغة والتعليم وسلوك الأفراد. وتتبع أهمية البيئة الاجتماعية كونها تؤثر على التكوين الفكري والأخلاقي للأفراد وتحدد سلوكهم، بالإضافة إلى أنها تمد المشروع بالخبراء والفنيين والعمال. كما أن هذه البيئة توضح مدى تقبل المجتمع للسلع والخدمات التي يقترح أن ينتجها المشروع.

2. البيئة الاقتصادية:

وتشمل المعالم الأساسية للنظام الاقتصادي القائم، مثل الموارد الطبيعية، ورأس المال، والتمويل، والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية... الخ. كما أن دراسة البيئة الاقتصادية تهدف إلى التعرف على:

- أ. المستوى الاقتصادي العام للدولة.
- ب. سياسات توزيع الدخل.
- ج. السياسات الضريبية، وسياسات الحوافز الاستثمارية.
- د. سياسات التسعير والدعم، وإعانات التشغيل.
- هـ. فعالية أجهزة الرقابة، وأجهزة منح الموافقات ورخص التشغيل.

3. البيئة السياسية:

وتتضمن دراسة المعالم الأساسية للنظام السياسي القائم ودرجة استقراره، حيث يؤثر هذا العنصر وبشدة على درجة المخاطر الاستثمارية التي يمكن أن يتعرض لها المشروع. كما أنه يحدد مجالات الاستثمار أمام رؤوس الأموال، ويؤثر على حركة إنشاء المشروعات واستمرارها ونجاحها.

4. البيئة القانونية:

وتتضمن دراسة موسعة للجوانب القانونية للمشروع الاستثماري المقترح، وذلك في ضوء القوانين السائدة. ومن أهم عناصر دراسة البيئة القانونية:

أ. الصيغ القانونية المتاحة لإقامة المشروع، ومزايا كل منها للمشروع.

ب. حوافز وقيود الاستثمار.

ج. الإعفاءات الضريبية.

د. الحوافز الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة.

هـ. قوانين وقواعد تنظيم أوضاع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة للاستثمار.

■ بعد التعرف على مدى ملائمة البيئة الاستثمارية في المجتمع لفكرة المشروع، يتم البدء في إعداد دراسة الجدوى الأولية، التي تعتبر تقرير أولي يعطي إجابة أولية واضحة عن جدوى تنفيذ المشروع المقترح، إما بالتخلي عنه أو الاستمرار في دراسة بشكل أكثر تفصيلاً.

■ وفي الحالات التي يتم اتخاذ قرار بإنشاء مشروع دون الرجوع إلى دراسات جدواة ، كثيراً ما يحدث ألا يتمكن المستثمرين من إتمام تنفيذ المشروع الاستثماري، وقد يرجع ذلك إلى أسباب فنية أو قانونية أو اقتصادية.

والبديل لذلك هو القيام بدراسة جدوى أولية قبل الدراسة التفصيلية، الهدف منها هو التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ المشروع الاستثماري.



■ دراسة الجدوى الأولية، أو الدراسة السابقة للجدوى
Pre-Feasibility Study ، لا تتطلب الفحص الشامل والتفصيلي
كما هو الحال في دراسات الجدوى المفصلة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم
تحمل من يقوم بها نفقات كبيرة.

أهداف دراسة الجدوى الأولية

تتجه الدراسة الأولية للجدوى إلى تحقيق عدد من الأهداف وتوفير المعلومات الأساسية للمشروع، أهمها:

- توضيح الهدف الرئيسي من إقامة المشروع.
- إعطاء فكرة أولية واضحة عن مختلف مستلزمات المشروع المادية والمالية والبشرية.
- الوقوف على المؤشرات الاقتصادية للمشروع وتحديد جدواه الاقتصادية بموجب معايير الاستثمار المعتمدة.

■ تحديد المنافع والعائد المتوقع من المشروع بصورة تقريبية، بحيث تساعد نتائج هذه الدراسة على اتخاذ قرار حاسم بشأن المضي قدماً في إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية التفصيلية والتي تكلف مبالغ كبيرة.

■ مقارنة المشروع بالمشاريع البديلة للتمكن من من تحديد تسلسل الأولويات للمشاريع الممكنة في نفس مجال الاستثمار.

المكونات الأساسية لدراسة الجدوى الأولية

1. مقدمة ، تتضمن نبذة عن بيئة الأعمال بشكل عام، وخلاصة تنفيذية لأهم نتائج الدراسة الأولية.
2. هدف المشروع ومبررات إقامته.
3. وصف المشروع ومنتجاته والمنافع المتوقعة.
4. تقدير حجم الطلب المتوقع على مخرجات المشروع.
5. تقديرات أولية حول العرض والطلب والفجوة.

6. إمكانيات التصدير وحجمها، إن وجدت.
7. المصادر المحلية لإنتاج السلع المشابهة أو المنافسة وأسعارها.
8. الطاقة الإنتاجية المقترحة للمشروع.
9. توصيف أولي لعمليات الإنتاج والمسار التكنولوجي المقترح.
10. الموارد الأولية والتكميلية المطلوبة.
11. التكاليف التقديرية لتنفيذ المشروع.

12. بعض المؤشرات العامة حول التكاليف والمنافع المتوقعة، والرجية التجارية، والوفورات بالعملة الأجنبية، والقيمة المضافة التي يمكن أن يحققها المشروع عند تشغيله.

13. ملخص للمشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع، ومقترحات وتكاليف حلها إن حدثت ، وأنواع المخاطر التي يمكن أن تترتب على إقامة المشروع.

14. أسلوب وفنون التنفيذ المقترح.

15. التوقيت الزمني التقريبي للبدء في تنفيذ المشروع ومدة إنجازه.



تلك العناصر والمعلومات ليست الوحيدة التي يجب أن تظهرها دراسة
الجدوى الأولية، بل يجب الاستعانة بكافة المعلومات التي تساعد على
ترسيخ أو استبعاد فكرة تنفيذ المشروع الاستثماري المقترح.



ويمكن الحصول على تلك المعلومات من عدة مصادر، لعل أهمها:

1. مصادر ميدانية، كالمقابلات الشخصية مع رجال البيع والعملاء المحتملين والمسؤولين في الحكومة وهيئات الاستثمار والغرف التجارية وتقابات العمال... الخ.



2. مصادر مكتبية، وتتمثل في البيانات والإحصاءات المنشورة في النشرات الصادرة عن الهيئات والأجهزة الحكومية، مثل وزارات التخطيط، ومراكز المعلومات الوطنية، ودائرة الإحصاءات العامة، والبنك المركزي والبنوك التجارية، بالإضافة إلى البحوث العلمية.

من يقوم بدراسة الجدوى المبدئية :

يمكن أن ينفذ دراسة ما قبل الجدوى أي من أو بعض ما يلي :

- المستثمر نفسه .
- المكاتب الاستشارية .
- مؤسسات تشجيع الاستثمار .
- البنوك التجارية .
- المؤسسات التنموية .
- الجهات الحكومية المعنية بهذه المشروعات .

■ وقد يكفي بعض المستثمرين في القطاع الخاص بدراسة الجدوى الأولية لغرض الحصول على إجازة التأسيس من قبل الجهات الحكومية المختصة، وخاصة بالنسبة للمشاريع البسيطة وغير المعقدة. وقد لا يستمرون في الدراسة بمراحلها التفصيلية التالية طالما قد حصلوا على إجازة التأسيس، ولديهم القناعة الخاصة بجدوى وصلاحيّة المشروع للتنفيذ على مسؤوليتهم الخاصة.



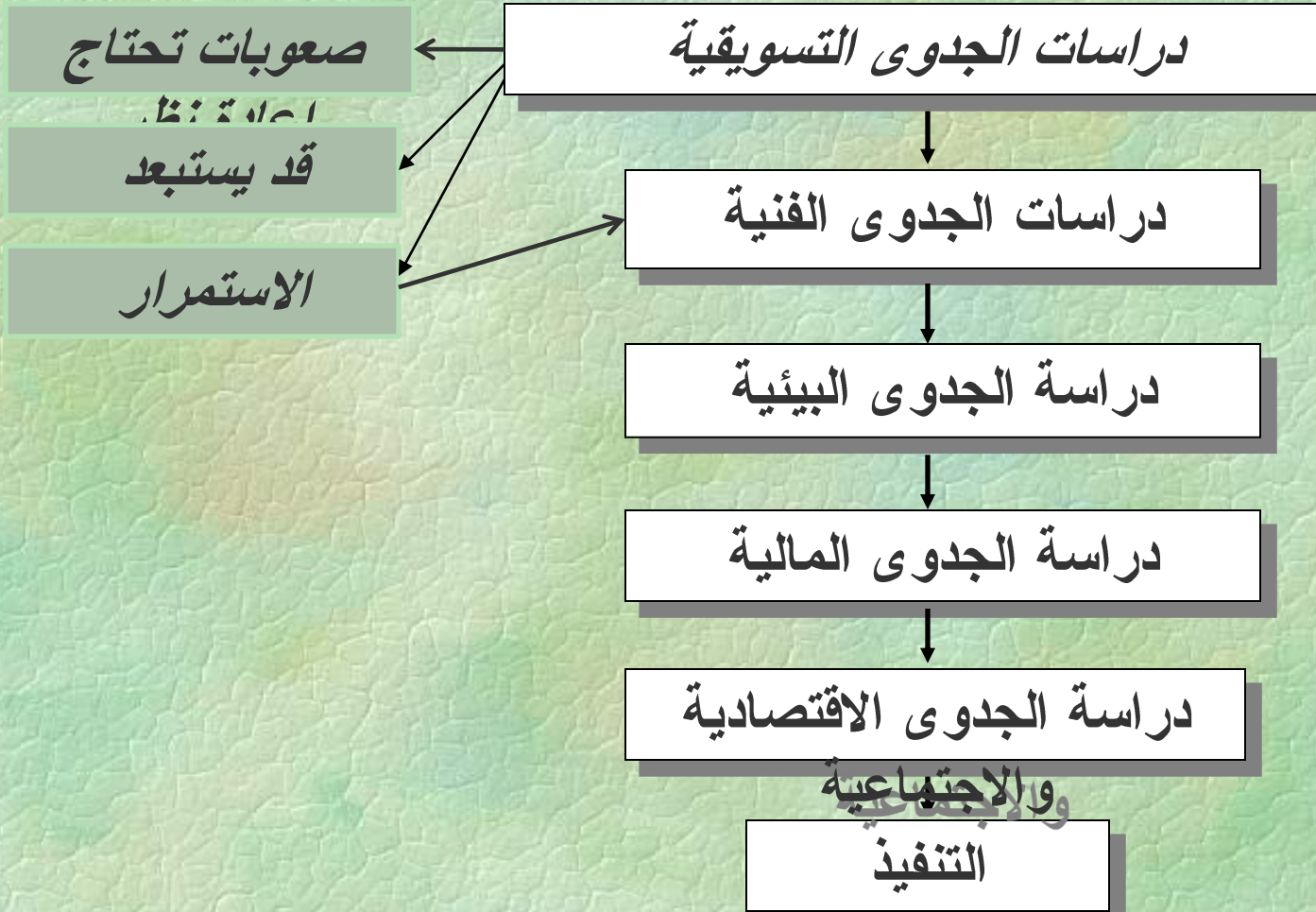
إلا أن دراسة الجدوى الأولية للمشروع لا يمكن أن تكون بديلاً عن دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية المفصلة له، خاصة في حالة المشروعات كبيرة الحجم من حيث الاستثمار والإنتاج والعمل.

■ وتتضمن دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع، بعد أن تُثبت الدراسة الأولية الجدوى المبدئية له، الدراسات التفصيلية التالية بصورة أعمق تحليلاً، وتتضمن:

1. دراسة الجدوى التسويقية
2. دراسة الجدوى الفنية
3. دراسة الجدوى البيئية
4. دراسة الجدوى المالية
5. دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية

شكل رقم (4)

دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع



ملاحظة: قد تتم بعض الدراسات بالتتابع أو بالتزامن